

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الرأسخون مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

Volume 12, Issue 3, September 2026

الإصدار الثاني عشر، العدد الثالث، سبتمبر 2026



هيئة التحرير



مدير هيئة التحرير

الأستاذ المشارك الدكتور/

محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير (أول)

الأستاذ المساعد الدكتور/

سامي سمير عبد القوي

نائب مدير هيئة التحرير (ثان)

الأستاذ المشارك الدكتور/

عبد الكريم أحمد مغاوري

سكرتيرة هيئة التحرير

الأستاذة/ دينا فتحي حسين



لإرسال المقالات والمشاركات
عبر البريد الإلكتروني

arrasikhun.journal@mediu.edu.my

فهرس العدد

المصطلحات النقدية عند أشهر علماء القراءات القرآنية المتقدمين المتعلقة بقبول القراءة وأثرها (دراسة تحليلية مقارنة).....	7
افتراءات المشركين الواردة في القرآن الكريم المتضمنة القدح في الوحي، ومنهج القرآن في الرد عليها (جمعاً ودراسة).....	3 7
الأحاديث الحسنة التي أخرجها ابن حبان في صحيحه: كتاب الأدعية نموذجاً (جمعاً ودراسة).....	6 3
تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في التعريفات الحديثية: جمعاً ودراسة (الحديث الحسن نموذجاً).....	8 7
الدفع الموضوعية بالإكراه والصورية والمماثلة في دعاوى البيوع (دراسة تطبيقية على القضاء السعودي).....	1 1 9
«الْقَوْلُ بِالْمَحْظُورِ عَنْ نَقْلِ عَنَاءِ الْمَحْجُورِ» تأليف: الفقيه العلامة كمال الدين موسى بن أحمد بن موسى الحكمي الصِّجَاجِيِّ الزَّيْدِيِّ (المتوفى بعد 997هـ): دراسة وتحقيقاً.....	1 4 5
مُقَوِّمَاتُ الدَّاعِيَةِ فِي كِتَابِ «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَنْحِ الْمَرْعِيَّةِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ (ت: 763هـ) دراسة تحليلية.....	1 8 5
الحداثة؛ مفهومها، وأسسها: دراسة نقدية.....	2 0 7
الاستفهام بحرفي الاستفهام: «هل» والهمزة في سنن الترمذي (دراسة نحوية تطبيقية على نماذج مختارة).....	2 3 3
التوجيه الصرفي لقراءات الأفعال في سورة الحجر (دراسة تحليلية من خلال كتاب «فتح البيان في مقاصد القرآن» للإمام صديق حسن خان).....	2 4 7
الشبهات الإلحادية المعاصرة لدى طلاب المرحلة الثانوية: الأسباب وسبل المعالجة.....	2 7 3
أثر إستراتيجية الرياضيات الواقعية في تنمية مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلاب المرحلة المتوسطة بمدينة جدة.....	3 1 1

تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في التعريفات الحديثية: جمعا ودراسة (الحديث الحسن نموذجاً)

Ibn Hajar's and al-Biqā'ī's Critical Observations on al-'Irāqī's Definitions of ,Hadith Terminology: A Compilation and Analytical Study with Ḥadīth Ḥasan as a Case Study

محمد كبير لول غربا

باحث دكتوراه - قسم الحديث الشريف وعلومه، جامعة المدينة العالمية ماليزيا

Muhammad Kabir Lawal Garba

kabirulg@gmail.com

الأستاذ المشارك الدكتور / مهدي عبد العزيز

عضو هيئة التدريس بقسم الحديث الشريف وعلومه، جامعة المدينة العالمية ماليزيا

Associate Professor Mahdy Abdelaziz

dr.mahdy.abdelaziz@mediu.my

Al-Madinah International University

Journal Of Arrasikhun Journal,

Volume 12, Issue 3, September 2026

Copyright © 2026 Muhammad Kabir Lawal Garba

Mahdy Abdelaziz

Manuscript Received Date: 2026/9/3 |

Manuscript Acceptance Date: 2026/9/25 |

Manuscript Published Date: 2026\9\30

DOI: 10.63226/arr.v12i3.6155

الملخص:

يتناول هذا البحث تحليل التعقبات التي وجهها كل من ابن حجر العسقلاني والبقاعي إلى الحافظ العراقي في كتابيه: التقييد والإيضاح وشرحه على ألفيته المسمى بالتبصرة والتذكرة، وتهدف الدراسة إلى جمع هذه التعقبات والخاصة بالتعريفات جمعاً شاملاً، وتحليلها في ضوء منهج نقدي مقارنة يركز على استجلاء الأسس المنهجية التي اعتمدها كل من العلماء الثلاثة، وتحقيق القول الراجح في كل مسألة من المسائل محلّ البحث. وقد خلصت الدراسة لتلك التعقبات بعد تحليلها أن غالب هذه المسائل يوافق فيه الرأي الراجح ما قرره ابن حجر والبقاعي، في حين مال بعضها إلى ما ذهب إليه الحافظ العراقي. وتؤكد نتائج البحث أن هذه التعقبات تمثل مظهرًا أصيلاً من مظاهر النقد العلمي في علوم الحديث، وأنها تظهر حيوية الدرس الحديثي وتطور مسالكه عبر العصور. كما خلصت إلى أن هذه التعقبات لا تنتقص من مكانة الحافظ العراقي العلمية، بل تعكس طبيعة التفاعل البناء بين العلماء، وتسهم في تعميق مباحث علم المصطلح وترسيخ أصوله النقدية.

الكلمات المفتاحية:

تعقبات - العراقي - التعريفات - التبصرة - التذكرة

Abstract

This study examines the critical observations made by Ibn Hajar al-‘Asqalānī and al-Biqā‘ī concerning al-Hāfiẓ al-‘Irāqī’s definitions in his two works, al-Taqyīd wa-al-Īdāh and his commentary on his Alfīyyah, entitled al-Tabsirah wa-al-Tadhkirah. The study aims to comprehensively collect these observations concerning hadith definitions and analyze them through a comparative critical approach, focusing on elucidating the methodological foundations adopted by each of the three scholars and determining the strongest position on each of the issues under investigation. The study uses After analyzing these critical observations, the study the definition of ḥadīth ḥasan as a case study. concludes that, in most of the issues examined, the stronger scholarly position accords with the views articulated by Ibn Hajar and al-Biqā‘ī, while in some cases it accords with the position adopted by al-Hāfiẓ al-‘Irāqī. The findings demonstrate that these critical observations constitute an authentic manifestation of scholarly criticism in the field of Hadith sciences and reflect the vitality of Hadith scholarship and the development of its methodological approaches across the centuries. The study further concludes that these observations do not diminish al-‘Irāqī’s scholarly standing; rather, they reflect the constructive intellectual engagement among scholars and contribute to deepening the study of Hadith terminology and consolidating its critical foundations.

Keywords

Critical Observations; al-‘Irāqī; Hadith Definitions; al-Tabsirah; al-Tadhkirah.



المقدمة:

وهو أمر مسلم لدى العلماء وليس انتقاصاً وتعمد الطعن عليهم⁽²⁾، قال الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) رحمه الله: «ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هذا ضمنا يلحق سيئ الظن بنا ويرى أننا عمدنا للطعن على من تقدمنا وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا وأن يكون ذلك وبهم ذكرنا وبشعاع ضيائهم تبصرنا وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا...»⁽³⁾ وقد تكلم الخطيب عن أوهام العلماء المتقدمين في كتبهم مثل أوهام «أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري» (ت: 256هـ) وأوهام «أبي بكر الشيرازي» (ت: 487هـ) وأوهام «أبي الحسن الدارقطني» (ت: 385هـ) وأوهام «مسلم بن الحجاج» (ت: 261هـ) وأوهام «يعقوب بن سفيان النسوي» (ت: 303هـ) وأوهام «محمد بن يحيى الذهلي» (ت: 258هـ) وأوهام «أبي الحسن علي بن عبد الله المديني» (ت: 234هـ) وأوهام «أحمد بن حنبل» (ت: 241هـ) وأوهام «يحيى بن معين» (ت: 233هـ)، وبين هذه الأوهام في كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق».

وللاعتراضات والتعقبات أهمية كبيرة، وقد اعترض العلامة «العيني» (ت: 855هـ) على «الحافظ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله - محمد صلى الله عليه وسلم - وآله وصحبه أجمعين والعلماء العدول الذين يحملون هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

أما بعد:

فإن فن النقد عظيم إذ به يتميز الصحيح من الخطأ وأيضاً يتميز به الأصح من الصحيح، والأئمة في علم مصطلح الحديث لهم جهود كبيرة في النقد، ومع ذلك لا يَسْلَمون من الأخطاء. وبالتتبع يُعرف موافقتهم للأرجح والأقوى. ومن أجل هؤلاء العلماء الإمام الحافظ «أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي» - رحمه الله - (ت: 806هـ) الذي تعلم على أيدي الحفاظ، وتخرج الحفاظ على يديه، وهو صاحب التصانيف المفيدة.

فهذا بحث في نقد آراء الحافظ العراقي في مصطلح الحديث، خصوصاً في كتابيه: «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» وشرح «التبصرة والتذكرة» (ألفية العراقي) وبيان الراجح منها بإذن الله.

ومن عادة العلماء المتقدمين من المحدثين وغيرهم منذ القرن الأول إلى يومنا هذا القيام بالتعقبات.⁽¹⁾

(1) ينظر كتاب «المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج. الصعيدي، حسن فوزي حسن، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، د.ط، 1421هـ / 2000م.

وينظر أيضاً: تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه «تهذيب التهذيب».

نصار، منصور سلمان نصر، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه «تهذيب التهذيب» من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، د.ط، 2005م، ص 25.

(2) وهذا لا يعني أن الباحث يفتح باباً مغلقاً لأن الباب ما زال مفتوحاً.

(3) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، د.ط، ج 1، ص 12.

الباري»⁽⁴⁾ وأيضاً تعقب الكشميري (ت: 1353هـ) في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري.⁽⁵⁾ وغير ذلك.

وقلما تجد عالماً من علماء الحديث خصوصاً إلا تُعَقَّبَ وتُعَقَّبَ، حتى لو من مدرسة واحدة - بين الشيخ وتلامذته وبين الأقران - كالحافظ «ابن حجر العسقلاني»، فقد تعقب الحافظ ابن حجر شيخه «الحافظ العراقي» كما في «النكت»، وتعقب «الحافظ البقاعي» (ت: 885هـ) أيضاً شيخه ابن حجر، وتعقب «الحافظ السخاوي» (ت: 902هـ) «الحافظ البقاعي» (ت: 885هـ) - وهما من تلامذة «الحافظ ابن حجر» - والحافظ «ابن حجر» والعلامة «بدر الدين العيني» (ت: 855هـ) تعقب كل منهما الآخر - وهما من الأقران - كما في «انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري».

ويفهم مما تقدم أن باب التعقب مفتوح لمن له علم فيما يتعقب فيه بقدر علمه.

مشكلة البحث:

تُعَدُّ التعريفات الحديثية من أهم مباحث علم مصطلح الحديث؛ إذ يترتب على دقة التعريف وضبطه تمييز الأنواع الحديثية بعضها من بعض،

(4) أفرد الباحثون بالتأليف فيه بعنوان: «تعقبات الإمام القسطلاني في كتابه «إرشاد الساري على الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري» انظر الدراسات السابقة.

(5) أفرد الباحثون في التأليف في ذلك بعنوان: «تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري» انظر الدراسات السابقة.

ابن حجر» - صاحب كتاب «فتح الباري» - في كتابه «عمدة القارئ» ثم رد ابن حجر على اعتراضاته وألف كتاباً سماه: «انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري»، وكتب الحافظ ابن حجر مليئة بالتعقبات على غيره من العلماء مثل «لسان الميزان» و«تعجيل المنفعة» و«تقريب التهذيب» وغيرها من تأليفاته، كما تُعَقَّبَ على ابن حبان (ت: 354هـ) الرواة الذين تفرد بذكرهم في كتابه «الثقات».⁽¹⁾ وأيضاً توجد في كتابه «الإصابة» تعقباته على الحافظ «أبي نعيم الأصبهاني» (ت: 430هـ) في كتابه «معرفة الصحابة».⁽²⁾ وتعقباته أيضاً على الحافظ الذهبي (ت: 748هـ) في ميزان الاعتدال.⁽³⁾

وكما أن كتب «الحافظ ابن حجر» مليئة بتعقباته على غيره، فإن في كتب غيره من العلماء تعقبات عليه أيضاً، كتعقبات الإمام القسطلاني (ت: 923هـ) عليه في كتاب «إرشاد الساري» على كتابه «فتح

(1) وقد أفرد بعض الباحثين بالتأليف فيه بعنوان: «تعقبات الحافظ بن حجر في كتابه «لسان الميزان» و«تعجيل المنفعة» على الرواة الذين تفرد ابن حبان بذكرهم في كتابه «الثقات» مع دراسة مروياتهم في هذه الكتب من بداية حرف العين إلى نهاية ترجمة مندر بن حسان». و«تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حبان في تقريب التهذيب» ينظر الدراسات السابقة.

(2) وقد أفرد الباحثون فيه بالتأليف مثل: «تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة (من بداية الكتاب حتى نهاية حرف الظاء)» ينظر الدراسات السابقة.

(3) وقد أفرد في ذلك بحث بعنوان: «تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال» ينظر الدراسات السابقة.

الحديث الحسن وما يتصل به من مسائل.

وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول السؤال الرئيس الآتي: ما حقيقة تعقبات «الحافظ ابن حجر» و«الحافظ البقاعي» على «الحافظ العراقي» في التعريفات الحديثية، وما مدى وجاهتها في ضوء أصول علم مصطلح الحديث وأقوال أئمة هذا الفن؟

أسئلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما تعقبات الحافظ ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في التعريفات الحديثية، وما مدى وجاهتها في ضوء أقوال أئمة مصطلح الحديث؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما التعقبات التي وجهها «الحافظ ابن حجر» و«الحافظ البقاعي» إلى «الحافظ العراقي» في التعريفات الحديثية محل الدراسة؟
2. ما موقف «الحافظ العراقي» من هذه المسائل في كتابيه: التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة، وهل اتفق موقفه في الكتابين أم اختلف؟
3. ما الأسس العلمية والمنهجية التي اعتمد عليها ابن حجر والبقاعي في تعقبهما للحافظ العراقي؟
4. ما مدى صحة تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في تعريف الحديث الحسن، وما

وتحديد الأحكام المترتبة عليها. وقد أسهم أئمة هذا الفن في تحرير هذه التعريفات وتقريبها، ومن أبرزهم الحافظ «زين الدين العراقي» (ت: 806هـ) في كتابيه: التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة «ابن الصلاح»، وشرح التبصرة والتذكرة.

ومع علو منزلة «الحافظ العراقي» ومكانته في علوم الحديث، فقد تعقبه عدد من أئمة هذا الفن، ومن أبرزهم تلميذه «الحافظ ابن حجر العسقلاني» (ت: 852هـ)، ثم «الحافظ برهان الدين البقاعي» (ت: 885هـ)، حيث ناقشا بعض ما قرره العراقي في عدد من التعريفات الحديثية، ومن ذلك ما يتعلق بتعريف الحديث الحسن، والعلاقة بين الصحيح والحسن، وتعريف المسند، وتعريف التدليس.

وتتمثل إشكالية البحث في أن هذه التعقبات، على أهميتها في تحرير المصطلحات الحديثية، جاءت متفرقة في كتب متعددة، ولم تُدرس -في حدود ما وقف عليه الباحث- دراسة تجمع مواضعها المتعلقة بالتعريفات، وتعرض أقوال العراقي فيها، ثم تقابلها بتعقبات ابن حجر والبقاعي، وتنظر في أدلة كل طرف، مع الاستعانة بأقوال أئمة المصطلح، للوصول إلى ما يظهر رجحانه في كل مسألة.

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى دراسة هذه التعقبات دراسةً حديثيةً نقديةً مقارنة، تكشف عن حقيقة مواضع الاتفاق والاختلاف بين «الحافظ العراقي» وناقديه، وتبين الأسس العلمية التي قامت عليها تلك التعقبات، ومدى موافقتها لقواعد التعريفات والمصطلحات الحديثية، مع إبراز أثر هذا النقد في تحرير بعض المفاهيم الاصطلاحية، وبخاصة مفهوم

وجه الصواب في العلاقة بين الصحيح والحسن؟ 5. أهمية البحث:

5. ما مدى صحة تعقب ابن حجر للعراقي في
مسألة نسبة بعض ألفاظ تعريف المسند إلى
الخطيب البغدادي، وما مدى مطابقة نقل ابن
الصلاح لمعنى كلام الخطيب؟
6. ما مدى صحة تعقب ابن حجر والبقاعي
للعراقي في تعريف التدليس، وما الحد الفاصل
بين التدليس والإرسال الخفي؟
7. ما القول الراجح في المسائل محل التعقب في
ضوء النصوص الحديثية وأقوال أئمة المصطلح؟
8. ما أثر هذه التعقبات في تحرير بعض التعريفات
والمفاهيم في علم مصطلح الحديث؟
9. إيضاح ما يحتاج إلى بيان من التعريفات
والمسائل ذات الصلة في مقدمة ابن الصلاح،
باعتبارها أصلاً مهماً اعتمد عليه الحافظ
العراقي في كتابيه، وذلك في حدود ما يخدم
موضوع البحث.

أهداف البحث:

وهذا البحث يحتوي على:

1. جمع وعرض أبرز ما انتقد على الحافظ العراقي
في كتابيه «التقييد والإيضاح» و«التبصرة
والتذكرة» في التعريفات، عرضاً منهجياً.
2. بيان الراجح من أقوال المحققين الذين انتقدوا
الحافظ العراقي في هذين الكتابين، وإبراز الأدلة
على ذلك.
3. إبراز تأثير انتقادات ابن حجر والبقاعي على
القيمة العلمية للكتابين «التقييد والإيضاح»
و«شرح التبصرة والتذكرة» ألفية العراقي.
4. بيان تأثير انتقادات العلماء على مكانة الحافظ
العراقي الحديثية.

مصطلحات البحث:

ومما يحسن فهم البحث فهم مصطلحاته.

التعقب: وهذه الكلمة في اللغة العربية كما قال

«نشوان الحميري اليميني»⁽¹⁾ (ت: 573هـ): «وتعقب

(1) قال ياقوت الرومي الحموي (ت: 626هـ) في معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: «نشوان بن سعيد بن نشوان، أبو سعيد الحميري اليميني الأمير العلامة: كان فقيهاً فاضلاً عارفاً باللغة والنحو والتاريخ وسائر فنون الأدب، فصيحاً بليغاً شاعراً مجيداً، استولى على قلاع وحصون، وقدمه أهل جبل صبر حتى صار ملكاً. وله تصانيف أجلها شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكوم في اللغة، وله القصيدة المشهورة التي أولها: الأمر جدّ وهو غير مزاح... فاعمل لنفسك صالحاً يا صاح. مات في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة». ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة

فلان ما صنع فلان: أي تتبع أثره⁽¹⁾.

لفلان ورجحت ترجيحاً إذا أعطيته راجحاً.⁽⁵⁾

وفي الاصطلاح: التصحيح والتعليق على كلام فلان. كما قال أصحاب «معجم لغة الفقهاء»: «التعقب: من تعقب، التتبع اظهر الخلل أو الخطأ.. التعقيب: من تعقب، ما يثبته بعد التتبع إصلاح الخطأ أو سد الخلل».⁽²⁾

منهج البحث:

التتبع لغة: قال ابن منظور (ت: 711هـ) في لسان العرب: وأما التتبع: فأن تتبّع في مهلة شيئاً بعد شيء؛ وفلان يتتبع مساوي فلان وأثره ويتتبع مداق الأمور ونحو ذلك.⁽³⁾

سوف يسير الباحث على المنهج الوصفي⁽⁷⁾ (الاستقرائي التحليلي)⁽⁸⁾ وذلك بعرض المسائل المنتقدة على

(5) ابن منظور، لسان العرب، ط3، ج1، ص364.

(6) ابن فارس، مجمل اللغة، ط1، ج1، ص420.

(7) المنهج الوصفي: يعرف بأنه: أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة، أو موضوع محدد، أو فترة، أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة. جامعة المدينة العالمية، كتاب المادة: مناهج البحث (تخصصات العلوم الإسلامية) (5053)، دط، ماليزيا، 2011م، ص126.

(8) المنهج لاستقرائي: هو بحث وتتبع للوصول إلى نتيجة توصل لنتائج مذهلة من خلال استقرائته لتواميس الطبيعة. الرابط: <https://www.almaany.com/ar/dict>

وقال بعضهم: يتم تعريف كلمة استقرائي بأنها طريقة لوصف شيء معين مما يؤدي إلى استنتاج شيء آخر، لذلك عند استخدامه في التفكير المنطقي فإن ذلك يعني جمع المعلومات والوصول إلى النتائج باستخدام الملاحظة.

المنهج التحليلي: يعتبر أحد أهم مناهج البحث العلمي، ويستخدم هذا المنهج بكثرة في عمليات تحليل البيانات، وهدفه الوصول إلى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع البحث. أما تعريف المنهج التحليلي فهو المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلمية معتمداً على عدة أساليب كالتفكيك والتركيب والتقويم. وتعتبر العلوم الشرعية أحد أكثر الاختصاصات استخداماً للمنهج التحليلي، علماً أن هذا

وفي الاصطلاح: التتبع: كما في اصطلاح المحدثين هو «اعتبار المتابعات، والشواهد» قاله علي القاري (ت: 1014هـ) في شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر.⁽⁴⁾

الراجح: وفي لسان العرب: قال ابن منظور (ت: 711هـ) الراجح: الوازن. ورجح الشيء بيده: وزنه ونظر ما ثقله. وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال. وأرجحت

الأديب، ط1، ج6، ص2745، رقم (1177).

(1) نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط1، ج7، ص4685.

(2) قلعجي وقنبي، معجم لغة الفقهاء، ط2، ص136. ويمكن تعريفه: «نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، تخطئة أو استدراكاً» وهذا التعريف هو الذي اتفق عليه أعضاء لجنة مناقشة رسالة الباحث منصور سلمان نصار التي كانت بعنوان «تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب».

(3) ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، ج8، ص28.

(4) علي القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ط1، ص358.

على كتب المصطلح المعروفة المشهورة وخصوصا شروح ألفية العراقي والكتب التي جاءت بعدها، وذلك فيما يخص التعقبات الخاصة بالتعريفات.

الدراسات السابقة:

ومما ظهر للباحث أثناء بحثه في الموضوع أن هناك بعض الدراسات السابقة القريبة من فكرة البحث ولكنها في كتب أخرى غير كتب الحافظ العراقي ومن هذه الدراسات كتب قديمة وهناك أيضا بحوث حديثة، فمن الكتب القديمة:

كتاب «النكت على كتاب ابن الصلاح» لتلميذ الحافظ العراقي: ابن حجر العسقلاني- رحمه الله- تحقيق الدكتور ربيع بن عمير المدخلي، الذي نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية الطبعة 1984-1404هـ.

والكتاب قيم من جهة المؤلف والمحقق، والمؤلف- الحافظ ابن حجر- أفرد بالتأليف بعد دراسته المقدمة لابن الصلاح بيد شيخه الحافظ العراقي، وفي أثناء الدراسة كلما وجد نكتة أو اعتراضات على ابن الصلاح من شيخه العراقي كتبه على أصل الكتاب، ثم رأى أن يزيد عليه ويؤلف فيه.

والكتاب قد وجد عناية جميلة من قبل المحقق، وقد فصل وبين عدد ووجه انتقاضات الحافظ ابن حجر على شيخه الحافظ العراقي بإيجاز.

بلغت نكت الحافظ ابن حجر على شيخه العراقي سبعا وخمسين نكتة كلها تعقبات على شيخه ما خلا سبعا منها، فإن من هذه السبع خمسا فيها

الحافظ العراقي- رحمه الله- في كتابه التقييد والإيضاح من أوله إلى آخره ثم النظر في آراء العلماء الذين انتقدوا عليه وخصوصا تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني- رحمه الله- في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح وبرهان الدين البقاعي (ت: 885هـ) في كتابه «النكت الوفية بما في شرح الألفية» وغيره من كتب النقد. وسوف أذكر آراء المحدثين من مختلف كتب المصطلح بغرض عرض أقوال النقاد المتفكة والمختلفة مع رأي الحافظ العراقي لمناقشة الآراء، ومن ثم استنتاج الراجح فيها.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة الآراء المنتقدة على الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح الذي انتقده الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح، وكتاب النكت على ألفية العراقي للحافظ برهان الدين البقاعي، فيما يتعلق بالتعريفات الحديثة.

ويتبع الباحث في شرح «التبصرة والتذكرة» ألفية العراقي هل وافق رأيه في «التقييد والإيضاح» أم خالفه؟

ثم من حيث إيراد الآراء ومناقشتها اقتصر الباحث

المنهج يقوم على ثلاث عمليات وهي: التفسير - النقد - الاستنباط، حيث أن هذه العمليات قد تجتمع جميعها في سياق بحث معين أو قد يكون بعضها كافياً في سياق بحث آخر، بحيث تحدد طبيعة البحث ما هي العمليات التي على الباحث اتباعها.

الرابط: <https://www.alno5ba.com/blog.php?id=6&title>

يقول الباحث: ويهدف المنهج الوصفي (الاستقرائي التحليلي) تفصيل وتوضيح الظاهرة محل الدراسة والبحث.

تأييد لرأيه ومنها ما فيه دفاع عنه وهي واحدة، ومنها ما فيه شرح لبعض ألفاظه وهي واحدة أيضاً⁽¹⁾

أيضاً على شيخه الحافظ ابن حجر. تَضَمَّنَ كتاب «النكت الوفية بما في شرح الألفية»⁽³⁾ رداً على كثير من الاعتراضات التي وجهت إلى ابن الصلاح في بعض ما أورده في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث».

وقد تعقب شيخه الحافظ ابن حجر في عدة مواطن من هذا الكتاب بعد أن ينقل رأيه في بعض المسائل.

وكان البقاعي كثير الاعتماد على شيخه الحافظ ابن حجر في نقولاته في بعض الأشياء من بعض كتبه.

أورد عبارات أو أحاديث من كتب موجودة ومطبوعة، وحين الرجوع إليها كنا لا نرى هذه العبارات، فلعلها مما سقط من مخطوطات تلك الكتب.

قام بضبط بعض الأسماء في كتابه وخاصة تلك التي فيها خلاف أو وقع فيها تصحيف.

وأما الدراسات الحديثة قريبة الصلة بموضوع بحثي فهي:

كتاب «المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج» للباحث حسن فوزي حسن الصعيدي أطروحة لنيل درجة ماجستير الفلسفة بجامعة عين شمس كلية التربية قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، 1421هـ - 2000م. بإشراف أ.د. مصطفى الصاوي الجويني أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية و

(3) ذكرها محقق الكتاب «ماهر ياسين الفحل» ص 23-27 (بشيء من التصرف والإيجاز)

ولكن المحقق اقتصر على ما في كتاب النكت لابن حجر رحمه الله (حسب ما يقتضيه تحقيقه) وبدون مناقشة الآراء. وهناك حاجة إلى إضافة نقد بعض أهل العلم في الموضوع ومناقشة الآراء فيه مثل الحافظ شمس الدين السخاوي (ت: 902هـ) والحافظ برهان الدين البقاعي (ت: 885هـ) وغيرهما، كما سيركز الباحث هنا.

ويستفيد الباحث من هذا الكتاب ومقدمة المحقق من جمع انتقادات بعض آراء الحافظ العراقي في مكان واحد.

كتاب «النكت الوفية بما في شرح الألفية» لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ) حققه ماهر ياسين الفحل، ونشرته مكتبة الرشد ناشرون في السنة 1428هـ / 2007م في جزئين. والمؤلف من تلامذة الحافظ ابن حجر - رحمه الله -⁽²⁾

وقد سلك طريق شيخه في الاعتراض على الإمامين - الحافظ ابن الصلاح والحافظ العراقي - ويعترض

(1) قاله محقق «النكت» على كتاب ابن الصلاح لابن حجر» ج 1 ص 133

(2) ألف البقاعي هذا الكتاب في حياة الحافظ ابن حجر، وذلك مما يُعلم من مقدمة البقاعي نفسه.

«غالب مادة الكتاب من الحافظ ابن حجر، لكنه بتعبير البقاعي، أخذه من شيخه الحافظ ابن حجر في الدرس، وبعضه على سبيل المذاكرة والسؤال». كما قال محقق الكتاب: ماهر ياسين الفحل» ص 23-27 (بشيء من التصرف والإيجاز)

د. محمد فؤاد شاكر مدرس الدراسات الإسلامية بكلية التربية، جامعة عين شمس.

والبحث قيم في تاريخ النقد وذكر النقاد من المحدثين وذكر بعض الآراء المنتقدة من المتقدمين والمتأخرين والمناقشة بين الآراء.

ومحتوى البحث، هو كما قال الباحث: «وقد بدأت ذلك البحث بتوطئة عن مكانة السنة ثم مقدمة. وفي الباب الأول عرضت للتصور الدلالي للمتقدمين والمتأخرين ثم لجذور المنهج النقدي في القرآن والسنة ثم تناولت دوافع نشأت ذلك المنهج وعرجت على وصف المنهج في القرون الثلاثة الأولى ثم أتبعته ذلك بالحديث عن عوامل اكتمال المنهج النقدي عند المتقدمين. وفي الباب الثاني تناولت بعد ذلك مظاهر ذلك المنهج من حيث التعامل مع الرواة والأسانيد والمتون والعلل. وفي الباب الثالث ناقشت بعض القضايا التي يقع الخلاف في الحكم على الأحاديث بسببها وهي زيادة الثقة والحديث الحسن والشواهد والمتابعات وأتبعته ذلك بنماذج عملية تطبيقية مقارنة في الحكم على بعض الأحاديث بين المتقدمين والمتأخرين ثم خاتمة موجزة لأهم أفكار البحث واقتراحات الباحث.⁽¹⁾

وبين الباحث معنى النقد اصطلاحاً فقال: «وأما النقد عند المحدثين، فإن أقدم تعريف يمكننا الوقوف عليه ما جاء في مقدمة الجرح والتعديل بأنه: «تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة

والحكم على الرواة توثيقاً وتجيحاً» وعزاه إلى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل». ثم قال: وهذا هو الهدف من عملية النقد... ويتضح من ذلك المعنى الاصطلاحي ارتباطه بالمعنى اللغوي ارتباطاً وثيقاً.⁽²⁾

وعلاقة هذا البحث ببحثي: (تعقبات الحافظ ابن حجر والبقاعي....) أنه في مادة «النقد» لأن كلاً منهما يبين وجه مواضع النقد على المنتقد في مختلف أبواب علوم الحديث. وبالرغم أن النقد عند الباحث بالمعنى الخاص بخلاف هذا البحث (تعقبات الحافظ ابن حجر والبقاعي....) الذي هو بالمعنى العام، كما بُيّن في «مصطلحات البحث».

كتاب «الحافظ العراقي وأثره في السنة» تأليف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم. طباعة مكتبة أضواء السلف في الرياض في خمسة أجزاء، سنة 1425هـ - 2004م. الطبعة الأولى.

والكتاب أصله رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في الحديث وعلومه من كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر في عام 1397هـ - 1978م.

والبحث في خدمة الحافظ العراقي للسنة المطهرة، ووضح الباحث مفهوم السنة وعلومها، وسيرة الحافظ العراقي، ومكانته، ومؤلفاته، وبين آرائه في علم رجال السنة، وفي علم التخريج.

وفي الجزء الخامس بين الباحث التعقب والاستدراك

(2) فوزي حسن، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، د.ط، ص 9

(1) فوزي حسن، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، د.ط، ص 6

ومنها ما يتعلق بأحوال بعض رواة صرح بأنه لم يعرفه.

ومنها ما يتعلق بنقد حكمه على بعض الأحاديث ومنها ما يتعلق بتحريف لفظة في أحد متون الأحاديث.

فمجموع ذلك كله قليل جدا إذا قورن بمشتملات كتاب المغني هذا التي قاربت خمسة آلاف حديث وأكثر كما قدمت.⁽²⁾

وكما ظهر للباحث أن هذا البحث (الحافظ العراقي وأثره في السنة) له علاقة غير مباشرة ببحثي. فقد اتفقا في ذات الحافظ العراقي واختلفا في الموضوع وفي الكتاب الذي تعقب رأي الحافظ العراقي فيه.

هيكل البحث:

جاء البحث في مبحثين اثنين، هما:

المبحث الأول: التعريف بالحافظ العراقي وكتابه: التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة وبيان منهجه فيهما، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة الحافظ العراقي: مولده ونشأته علميا، ومؤلفاته وظائفه وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: منهج العراقي في كتابيه «شرح التبصرة والتذكرة» و«التقييد والإيضاح» لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح.

المبحث الثاني: قسم الدراسة التطبيقية التحليلية: الانتقادات الموجهة إلى الحافظ العراقي في التعريفات،

(2) د. معبد عبد الكريم، «الحافظ العراقي وأثره في

السنة»، د.ط، ص 1861-1862

على العراقي في كتابه «المغني»⁽¹⁾. وقسمه إلى قسمين:

أولاً: «تعقبات واستدراكات متفرقة من بعض العلماء المتأخرين عن العراقي مع استفادتهم مما لم ينتقدوه فيه» من الصفحة 1861-1863

ثانياً: تعقبات واستدراكات مجمعة في تأليف. من الصفحة 1864-1866

وهذا قد يلتقي بهذا البحث.

قال المؤلف: «قد تقدم ذكرى لبعض تلك التعقبات والاستدراكات خلال عرض الكتاب وتفصيل عناصر منهج العراقي فيه. وأكثر من وجدته جمع تلك التعقبات والاستدراكات هو الزبيدي شارح «الإحياء» في كتابه «إتحاف السادة المتقين» مع إشارته إلى استفادة عدد منها من حواشي خطية بخط الحافظ ابن حجر تلميذ العراقي أو «الداودي» تلميذ السيوطي أو غيرهما، وقف عليها الزبيدي معلقة على بعض نسخ الإحياء أو بعض نسخ كتاب المغني الخطية كما ذكر الزبيدي بعض التعقبات من جانبه هو.

وقد تنوعت تلك التعقبات التي من الزبيدي أو من غيره فمنها ما يتعلق بالتخريج لما أغفله العراقي فلم يتعرض له، أو صرح بأنه لم يجده أو لم يقف عليه أو لم يقف له على أصل أو على إسناد

(1) والكتاب هو «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: 806هـ) والكتاب مطبوع بهامش إحياء علوم الدين من منشورات دار ابن حزم، ببيروت لبنان. وطبع الطبعة الأولى عام: 1426 هـ - 2005 م

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: انتقاده في تعريف الحديث الحسن

المطلب الثاني: انتقاد قوله «إن الصحيح أخص من الحسن».

المطلب الثالث: انتقاد قوله: «ليس في كلام الخطيب: دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم لا في الكفاية ولا في الجامع».

المطلب الرابع: الانتقاد في تعريف التدليس.

المبحث الأول: التعريف بالحافظ العراقي وكتابه: التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة وبيان منهجه فيهما:

المطلب الأول: ترجمة الحافظ العراقي: مولده ونشأته علمياً، ومؤلفاته وظائفه وثناء العلماء عليه⁽¹⁾:

مولده ونشأته علمية:

هو الحافظ الإمام الكبير الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي حافظ عصره.

ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة

(1) السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ، ط1، ج1، ص: 438. والسخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط1، ج4، ص: 63، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، ج1، ص: 382، وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ط1، ج5، ص: 170، والسخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، ج2، ص: 558. وزين الدين العراقي، ترجمة الحافظ العراقي، ط1.

بمنشأة المهزاني بين مصر والقاهرة. ومات ثامن من شعبان سنة ست وثمانمئة -رحمه الله تعالى-.

وأول ما أسمع الحديث على «سنجر الجاوي» والتقي «الأخنائي» ثم أسمع على «ابن شاهد الجيش» و«ابن عبد الهادي» و«التقي السبكي».

واشغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع وتقدم في فن الحديث بحث. كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيره، ونقل عنه الشيخ جمال الدين الأسنوي في المهمات ووصفه بحافظ العصر وكذلك وصفه في الطبقات في ترجمة ابن سيد الناس.

ومن أبرز من تتلمذ على الحافظ العراقي رحمه الله: الإمام برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنصاري والحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي القاهري والحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ابنه) والحافظ ابن حجر العسقلاني.

مؤلفاته وظائفه وثناء العلماء عليه:

ومن مؤلفات الحافظ العراقي: الألفية في علوم الحديث وتخريج أحاديث الإحياء علوم الدين» للغزالي. وشرح الألفية في علوم الحديث التبصرة والتذكرة وقضاء الوطر من نزهة النظر: شرح على كتاب «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني. والتعليق على كتاب العلل: وهو تعليق على كتاب «العلل» لابن أبي حاتم. والتقييد والإيضاح لما أطلق والتكملة في الجرح والتعديل: وهو كتاب في الجرح والتعديل. وشرح

كتابه «شرح التبصرة والتذكرة» كما في به أوائل كتابه.⁽⁵⁾

لخص فيه كتاب «ابن الصلاح». ثم وضع قصده بقوله: «والمراد مسائله وأقسامه دون كثير من أمثله وتعاليله ونسبة أقوال لقائلها وما تكرر فيه». ⁽⁶⁾

زاد فوائد ليست في كتاب ابن الصلاح وميزها بقوله «قلت» إلا في بعض الأحيان. يقول:

«اعلم أن ما زدته فيها على ابن الصلاح أكثره ميزت أوله بقولي: «قلت» ولم أميز آخره، بل قد يتميز بالواقع إن كان آخر مسألة في تلك الترجمة المترجم عليها، وأميز ما لم يقع آخر الترجمة في هذا الشرح إن شاء الله تعالى. ومن الزيادات ما لم أميز أوله بقولي: قلت. إذ هو مميز بنفسه عند من له معرفة؛ بأن يكون حكاية عن هو متأخر عن ابن الصلاح كالنووي، وابن دقيق العيد، وابن رشيد، وابن سيد الناس كما ستراه. وكذلك إذا تعقب كلام ابن الصلاح برد أو إيضاح له، فهو واضح في أنه من الزيادات، وكذلك إذا تعقب كلام من هو متأخر عن ابن الصلاح بطريق أولى. ومن الزيادات ما لم أميز أولها ولا تميزت بنفسها بما

(5) يقول الحافظ العراقي: لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه

وزدتها علما تراه موضعه
فحيث جاء الفعل والضمير

لواحد ومن له مستور
ك (قال) أو أطلقت لفظ الشيخ ما

أريد إلا ابن الصلاح مبهما.

(6) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1 ج1 ص101.

الأربعين النووية: وهو شرح للأربعين النووية. وكلها مطبوعة.

وولي قضاء المدينة الشريفة. وقال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة ست وتسعين فأحيا الله به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة فأملى أكثر من أربعمائة مجلس، قال الحافظ: وكانت أماليه يملئها من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية.

ومن ثناء العلماء عليه: قول العز بن جماعة: «كل من يدعي الحديث في الديار المصرية سواء فهو مدع». ⁽¹⁾ وقال ابن الجزري: «حافظ الديار المصرية ومحدثها وشيخها». ⁽²⁾

وقال ابن فهد: «الإمام الأوحى، العلامة الحجة، الخبر الناقد، عمدة الأنام، حافظ الإسلام، فريد دهره، ووحيد عصره».... ⁽³⁾ وقال السيوطي: «الحافظ الإمام الكبير الشهير... حافظ العصر» ⁽⁴⁾

المطلب الثاني: منهج العراقي في كتابه «شرح التبصرة والتذكرة» و«التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»:

منهجه في كتاب «شرح التبصرة والتذكرة»:

فيإن الباحث في هذا الموضوع يفهم أن «الحافظ العراقي» قد بين شيئا يسيرا مما صار عليه في

(1) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د.ط، ج4 ص194.

(2) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، د.ط، ج1 ص445.

(3) ابن فهد، لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ، د.ط، ص469.

(4) السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، د.ط، ج1 ص349.

- تقدم؛ فأميزها في الشرح، وهي مواضع يسيرة»⁽¹⁾. 6. لم يترك الأمور على علاقتها من غير ترجيح يصحح ويختار ويرجح في ضوء اجتهاده، غير ملتفت إلى مخالفة ابن الصلاح أو موافقته.
7. ولم يلتزم الحافظ العراقي في نظمه ومن ثم شرحه ترتيب ابن الصلاح، بل حاول العراقي أن يرتب مباحث الكتاب على وضع مناسب حسب اجتهاده فقدّم وأخّر، وهذّب وعدّل.
8. لم يسر على نمط واحد في شرحه بشأن العزو إلى تلك المصادر، وإنما كانت له ثلاث طرق: الأولى: أن يذكر اسم العالم الذي ينقل عنه فقط، من غير ذكر لاسم كتابه أو الوسطة التي نقل عنه بها. الثانية: قد يذكر اسم المؤلف مقروناً بذكر اسم مصنفه. الثالثة: أن يذكر اسم الكتاب فقط، وهو أقل هذه الأقسام.
9. نظم الحافظ العراقي ألفيته على بحر الرّجز ووزنه:
- مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ.
- وبالتتبع يفهم الدارس فيه ما يلي:

1. يجمع أقوال العلماء واعتراضات بعضهم على بعض، وأجوبتها، ويعقب على أقوال وتصرفات بعض الأئمة تأييداً أو استدراكاً.
2. وينبه على ضبط بعض المفردات الواردة في نَظْمِهِ، لإصابة الغرض المقصود منه.
3. ويوضح مصادر كلام بعض العلماء
4. والتزم الحافظ العراقي أن يكون شرحه مختصراً.
5. يحرص على نسبة كل قول وفائدة إلى صاحبها قدر الإمكان.

(1) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص101

(2) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص102

منهجه في كتاب «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»:

ويقيد مطلقه ويفتح مغلقه، وليس شرحاً للأبيات كما في شرح التبصرة والتذكرة.

9. ويبين تصويب كلام ابن الصلاح ويرجحه عند مخالفة المتأخرين له، كما هو من قصده في التأليف. يقول: «وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة فرأيت أن أذكرها وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم ويتفق من مزجى البضاعات ما لا يصلح للسوم»⁽¹⁾.

1. يجمع أقوال العلماء واعتراضات بعضهم على بعض، وأجوبتها، ويعقب على أقوال وتصرفات بعض الأئمة تأييداً أو استدراكاً.

2. وينبه على ضبط بعض المفردات الواردة في نظمه، لإصابة الغرض المقصود منه.

3. ويوضح مصادر كلام بعض العلماء

4. والتزم الحافظ العراقي أن يكون شرحه مختصراً.

5. يحرص على نسبة كل قول وفائدة إلى صاحبها قدر الإمكان.

6. لم يترك الأمور على علاقتها من غير ترجيح يصح ويختار ويرجح في ضوء اجتهاده، غير ملتفت إلى مخالفة ابن الصلاح أو موافقته.

7. لم يسر على نمط واحد في شرحه بشأن العزو إلى تلك المصادر، وإنما كانت له ثلاث طرق: الأولى: أن يذكر اسم العالم الذي ينقل عنه فقط، من غير ذكر لاسم كتابه أو الوساطة التي نقل عنه بها. الثانية: قد يذكر اسم المؤلف مقروناً بذكر اسم مصنفه. الثالثة: أن يذكر اسم الكتاب فقط، وهو أقل هذه الأقسام.

8. يعلق على آراء ابن الصلاح في ما خولف عنه

10. حاول الحافظ العراقي في تعليقاته أن يتبع ترتيب أبواب كتاب ابن الصلاح إلا أن هناك أبواباً لم يعلق عليها وتركها كما هي.

المبحث الثاني: قسم الدراسة التطبيقية التحليلية: الانتقادات الموجّهة إلى الحافظ العراقي في التعريفات:

تمثل هذه الانتقادات موطّن الدراسة في هذا القسم، حيث تُستعرض أبرز الملاحظات التي وُجّهت إلى الحافظ العراقي، وذلك من خلال تتبع تعقيبات الأئمة عليه، وتحليلها، ومناقشتها، وبيان وجه الصواب والخطأ فيها، وفق المنهج النقدي المقارن. ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: انتقاده في تعريف الحديث الحسن

المطلب الثاني: انتقاده قوله «إن الصحيح أخص من الحسن».

(1) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص: 11

المطلب الثالث: انتقاد قوله: «ليس في كلام الخطيب: الدين التبريزي» (ت: 746هـ)⁽³⁾ على كلام «ابن دقيق العيد» (ت: 702هـ) بقوله فيه نظر لأنه ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن قال ودخول الخاص في حد العام ضروري والتقييد بما يخرج له للحد وهو اعتراض متجه»⁽⁴⁾

المطلب الرابع: الانتقاد في تعريف التدليس.

المطلب الأول: انتقاده في تعريف الحديث الحسن (1):

أولاً: «الرأي المنتقد للحافظ العراقي»:

نقل «الحافظ العراقي» (ت: 806هـ) ما ذكره «ابن الصلاح» (ت: 643هـ) بخصوص عدم دقة تعريف الخطابي (ت: 388هـ) للحديث الحسن، إذ رأى أن عبارته لا تُفصل بين الحسن والصحيح. وقد وافقه على ذلك ابن دقيق العيد (ت: 702هـ) في كتابه الاقتراح، مضيفاً أن تعريف الخطابي ليس واضحاً، وأن الصحيح يشترك مع الحسن في كونه معروف المخرج مشهور الرجال، مما قد يؤدي إلى دخول الصحيح تحت تعريف الحسن. لكن الشيخ تاج الدين التبريزي (ت: 746هـ) اعترض على هذا الرأي، مشيراً إلى أن الصحيح أخص من الحسن، ودخول الخاص في تعريف العام أمر طبيعي، وأن محاولة إخراج الصحيح من تعريف الحسن تخل بالتعريف، معتبراً اعتراضه هذا وجيهاً. وقد نقل العراقي هذا الاعتراض مقررًا له.

يقول الحافظ العراقي (ت: 806هـ): «ما ذكره - يقصد ابن الصلاح (ت: 643هـ) - من أنه ليس في كلام الخطابي (ت: 388هـ)⁽¹⁾ ما يفصل الحسن من الصحيح ذكره ابن دقيق العيد (ت: 702هـ)⁽²⁾ أيضاً في الاقتراح وزاده وضوحاً فقال ليس في عبارة الخطابي فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في الحسن واعترض الشيخ «تاج

(1) «هو محمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي (الخطابي)، أبو سليمان فقيه محدث، من أهل بستان (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب: 319 - 388 هـ = 931 - 998 م)». الزركلي، الأعلام، ط 5، ج 2، ص 273.

(2) «هو ابن دقيق العيد (625 - 702 هـ = 1228 - 1302 م) محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد». الزركلي، الأعلام، ط 5، ج 6، ص 283.

يقول ابن دقيق العيد (ت: 702هـ): «فقال الخطابي: الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات فإن الصحيح أيضاً قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حد الحسن وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح». ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح د. ط، ج 1/ص 7.

(3) «تاج الدين التبريزي (677 - 746 هـ = 1278 - 1345 م) علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي، أبو الحسن تاج الدين: باحث، من علماء الشافعية. ولد في أردبيل (بأذربيجان) وسكن تبريز. وأفتى وهو ابن ثلاثين سنة. وأصم في آخر عمره. ومات بالقاهرة». الزركلي، الأعلام، ط 5، ج 4، ص 306.

(4) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط 1، ص 44.

ثانياً: رأي العراقي في الألفية: (1)

وواصل الحافظ العراقي في شرحه لألفيته السير على نفس النهج الذي تبناه في كتابه التقييد والإيضاح، دون تعديل أو تراجع. ومن الأبيات التي تناول فيها تعريف الحديث الحسن ما تقدم.

ثم شرح هذه الأبيات وأعاد ذكر اعتراض التبريزي على كلام ابن دقيق العيد، مع تأكيده لموافقه عليه.

ثالثاً: انتقاد العراقي في هذه المسألة:

يقول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) (3): "وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط كما أن القرب الذي في كلام ابن الجوزي (ت: 597هـ) - رحمه الله تعالى (4) - غير منضبط فيصح ما قال (ابن دقيق العيد) القشيري (ت: 702هـ) أنه على غير صناعة الحدود والتعريفات" (5).

دقيق العيد - ذكر من بعد: أن الصحيح أخص من الحسن. قال: ودخول الخاص في حد العام ضروري. والتقييد بما يخرج منه عنه محل للحد وهو اعتراض متجه. انظر شرح التبصرة والتذكرة، ط 1، ج 1، ص 152/151 (3) «ابن حَجَر العَسْكَلَانِي (773 - 852 هـ = 1372 - 1449 م) أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي العَسْكَلَانِي، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (فلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصدته الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاوي: (انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر) وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه. وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة. «الزركلي، الأعلام، ط 5، ج 1، ص 178. (4) وهو تعريفه للحسن بأنه ما قارب الصحيح. (5) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط 1، ج 1، ص 178.

وكعادة الحافظ العراقي في كتابه شرح التبصرة والتذكرة جرى على ما جرى عليه في كتابه التقييد والإيضاح من غير تغيير ولا تراجع وقال:

والحسن المعروف مخرجا وقد

اشتهرت رجاله بذاك حد

(حمد) وقال (الترمذي): ما سلم

من الشذوذ مع راو ما اتهم

بكذب ولم يكن فردا ورد

قلت: وقد حسن بعض ما انفرد

وقيل: ما ضعف قريب محتمل

فيه، وما بكل ذا حد حصل

ثم شرح هذه الأبيات بمثل ما في التقييد والإيضاح، إلى أن قال: "...قال الشيخ تاج الدين التبريزي: فيه نظر؛ لأنه - أي: ابن دقيق العيد - ذكر من بعد: أن الصحيح أخص من الحسن. قال: ودخول الخاص في حد العام ضروري. والتقييد بما يخرج منه عنه محل للحد وهو اعتراض متجه" (2).

(1) يقول الباحث: وهكذا رأيه في «التقييد والإيضاح» أيضاً كما يرى تحت «الرأي المنتقد للحافظ العراقي».

(2) ثم قال: «ورأيت في كلام بعض المتأخرين أن في قوله ما عرف مخرجه احترازا عن المنقطع، وعن حديث المدلس قبل أن يتبين تدليسه. قال ابن دقيق العيد: ((ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص. وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله. فدخل الصحيح في حد الحسن. قال: وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصحيح)). قال الشيخ تاج الدين التبريزي: فيه نظر؛ لأنه - أي: ابن

وأورد الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) على ما قاله أصلاً⁽³⁾.

وتضح من خلال كتب الحافظ العراقي أنه يميل إلى رأي التبريزي ويؤيده. في المقابل، أيد الحافظ البقاعي (ت: 885هـ) رأي شيخه ابن حجر، وانتقد اعتماد الخطابي، معتبراً أن عبارته لا تدل بوضوح على الفرق بين الحسن والصحيح.

خامساً: الترجيح:

تعريف الخطابي غير جامع مانع، لأنه يشمل ما ليس من الحسن ويغفل عن بعض خصائصه، مما يسمح بدخول الصحيح ضمنه.

التعريف لا يتسم بالوضوح، وقد وصفه ابن حجر بأنه لا يقوم على منهجية دقيقة في وضع الحدود.

ابن الصلاح نفسه اعتبر التعريف مبهمًا، وغير كافٍ لتحديد الفارق بين الحسن والصحيح، فقال: "كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل." ولهذا، فإن التعريف الصحيح ينبغي أن يكون جامعًا مانعًا، كما أشار ابن دقيق العيد إلى ضرورة وجود ضابط دقيق يميز الحديث الحسن عن غيره.

تلخيص هذه المسألة وأهم النتائج:

أورد الحافظ العراقي (ت: 806هـ) اعتراض ابن دقيق العيد (ت: 702هـ) على تعريف الخطابي للحسن بأنه "ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله"، موضحاً أن الصحيح أيضاً يندرج تحت هذا الوصف، وبالتالي لا يُميز به الحديث الحسن. كما نقل اعتراض الشيخ التبريزي (ت: 746هـ) على ابن دقيق العيد،

(3) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ط1، ج1: ص222/220.

تعتيياً نقدياً على هذا الاتجاه، فقال: "وعلى تقدير تسليم هذا الجواب، فهذا القدر غير منضبط، كما أن القرب الذي في كلام ابن الجوزي غير منضبط، فيصح ما قاله ابن دقيق العيد: إنه على غير صناعة الحدود والتعريفات." ويعني بذلك أن تعريف الخطابي يفتقر إلى الضبط المنهجي، ولا يلتزم بالقواعد الدقيقة التي ينبغي أن تقوم عليها الحدود والتعريفات المصطلحية.

رابعاً: مناقشة المسألة وآراء العلماء:

ومن ما تقدم من كلام الحافظ العراقي في كتابيه المعروفين ما يدل على موافقته للتبريزي.

ويقول الحافظ البقاعي (ت: 885هـ) رحمه الله في هذه المسألة كما قال شيخه ابن حجر رحمه الله. يقول: "... ثم اعترض عليه⁽²⁾ بأن كلام الخطابي لا يدل

404. والحافظ ابن حجر يعقب على كلام الحافظ أبو سعيد العلائي في دفاعه عن تعريف الخطابي فقال: «إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف بالحسن فقط، أما وقد عرف بالصحيح أولاً ثم عرف بالحسن فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه». نفس المرجع.

(1) «البقاعي (809 - 885 هـ = 1406 - 1480 م) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط - بضم الراء وتخفيف الباء - بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن برهان الدين: مؤرخ أديب. أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. له عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران - خ) أربع مجلدات...» الزركلي، الأعلام، ط5، ج1، ص56.

(2) أي اعترض ابن حجر على العراقي.

وهذا يبيّن أن العراقي يميل إلى اعتبار الحديث الصحيح داخلاً ضمن دائرة الحديث الحسن، تبعاً لكونه جزءاً منه من حيث العموم والخصوص.

ثانياً: انتقاد العراقي في المسألة:

والحافظ ابن حجر تعقب التبريزي (ت: 746هـ) - الذي نقل العراقي رأيه - يقول: "بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من وجه، وذلك بين واضح لمن تدبره، فلا يرد اعتراض التبريزي (ت: 746هـ) إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقاً حتى يدخل الصحيح في الحسن".⁽³⁾

اعتراض الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) على هذا الرأي، وبين أن العلاقة بين الصحيح والحسن هي علاقة عموم وخصوص من وجه، وليست علاقة عموم وخصوص مطلق. فقال: «لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقاً حتى يدخل الصحيح في الحسن». فهو يرى أن لكل من الصحيح والحسن مميزات مستقلة، وقد يشتركان في بعض الحالات، لكن لا يصح إدخال أحدهما في تعريف الآخر على وجه الإطلاق.

ثالثاً: مناقشة المسألة مع أقوال العلماء:

يرى الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) بأنه اعتراض متجه كما تقدم.

ووافقه عليه. في المقابل، رجّح الحافظ ابن حجر رأي ابن دقيق العيد، مبيناً أن التعريف لا يتسم بالضبط، ولا يُعدّ من صميم التعريفات العلمية المحكمة.

المرجّح في هذه المسألة هو قول ابن دقيق العيد وتأييد ابن حجر له، بأن تعريف الخطابي للحسن غير دقيق، ولا يصلح أن يكون تعريفاً اصطلاحياً جامعاً مانعاً.

المطلب الثاني: انتقاد قوله: «إن الصحيح أخص من الحسن ودخول الخاص في حد العام ضروري».

أولاً: «الرأي المنتقد للحافظ العراقي»:

قال التبريزي (ت: 746هـ) - كما نقله الحافظ العراقي وارتضاه: -⁽¹⁾ "لأنه ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن قال ودخول الخاص في حد العام ضروري والتقييد بما يخرج له لحد وهو اعتراض متجه"⁽²⁾

نقل الحافظ العراقي (ت: 806هـ) قول الشيخ تاج الدين التبريزي (ت: 746هـ) مؤيداً له، حيث أفاد بأن الصحيح أخص من الحسن، وبالتالي لا يجوز إخراج من حد الحسن عند التعريف، لأن «دخول الخاص في حد العام ضروري»، واعتبر أن تقييد التعريف بما يُخرج الصحيح منه يُخلّ بضبط الحد.

(1) واعتراض الشيخ تاج الدين التبريزي على كلام ابن دقيق العيد وارتضاه العراقي. وهو قوله: «إن الصحيح أخص من الحسن» فإن من لازم ذلك أن يدخل الصحيح في حد الحسن.

(2) ورأي العراقي في التقييد والإيضاح «هو» رأيه في الألفية» كما تقدم. العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص: 44.

(3) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص: 405.

صياغة تعاريف علوم الرواية، لأنها تعتمد على خصائص اصطلاحية لا على قواعد المنطق الصوري.

رابعاً: القول الراجح من أقوال العلماء:

أن الراجح في هذه المسألة كلام التبريزي (ت: 746هـ) والحافظ العراقي (ت: 806هـ).⁽³⁾ إذ إن الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) له كلام آخر يخالف ما ذهب إليه هنا. بأن بين الحسن والصحيح عموم مطلق حيث قال: "فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح، فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة كذا يلزم من انتفاء الشذوذ انتفاء النكارة".⁽⁴⁾

رغم اعتراض «ابن حجر» على القول بعموم الحسن على الصحيح، إلا أنه له نص آخر يدل على خلاف ذلك، حيث قال: "فنسبة الشاذ من المنكر، كنسبة الحسن من الصحيح، فكما أن انتفاء الحسن عن الإسناد يستلزم انتفاء الصحة، كذلك انتفاء الشذوذ يستلزم انتفاء النكارة." وهذا النص يفيد ضمناً أن الحديث الصحيح لا يمكن أن يوجد دون أن يكون حديثاً حسناً،⁽³⁾ قال ودخول الخاص في حد العام ضروري والتقييد بما يخرج للحد وهو اعتراض متجه. كما تقدم.

(4) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط 1، ج 1، ص 237. وقال ابن حجر أيضاً: «إنما لم يشترط نفي النكارة، لأن المنكر على قسميه عند من يخرج الشاذ هو أشد ضعفاً من الشاذ. فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة، كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة. ولم يتفطن الشيخ تاج الدين التبريزي لهذا وزاد في حد الصحيح، أن لا يكون شاذاً ولا منكراً». نفس المرجع

ويرى الأمير الصنعاني (ت: 1244هـ)⁽¹⁾ بأنه اعتراض غير متجه وقال: «أي تنظير التبريزي (ت: 746هـ) اعتراض غير متجه على ابن دقيق العيد (ت: 702هـ) «لأن العموم والخصوص إنما يقع على الحقيقة في الحدود الحقيقية المعرفة للذوات المركبة المشتملة على الأجناس والفصول وليس في الحديث الصحيح والحسن شيء من ذلك»⁽²⁾

أيد الإمام الصنعاني (ت: 1244هـ) موقف ابن حجر، بل زاد عليه بنقد الأساس المنطقي لاعتراض التبريزي، فقال: «العموم والخصوص مصطلحات منطقية تُستعمل في الحدود الحقيقية للذوات، أما في التعريفات الاصطلاحية - كتعريف الحديث الحسن أو الصحيح - فلا يصح الاحتجاج بهذا الوجه.» وهو بذلك يرفض إدخال مفاهيم منطقية في

(1) «الأمير الصنعاني: السيد عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى. ولد سنة ستين ومائة وألف، وبرع في جميع العلوم، وهو أحد علماء العصر العاملين بالأدلة الراغبين عن التقليد لمذهب من المذاهب، مع قوة ذهنه وجودة فهمه، ووفور ذكائه... وليس له شغل سوى العلم والحديث والقرآن، وتحرير المسائل وتقرير الدلائل وإقامة البرهان... أحد أئمة العصر، وحامل لواء الفضل والفخر، له اليد الطولى في العلوم النقلية والعقلية، وجودة النظر في الأحاديث النبوية، مشغلاً بذلك غاية الاشتغال، حتى نال من العلم الشريف أعلى منال... تاركاً للتعصبات المذهبية، والانحصارات التعصبية، يدور مع الحديث حيث دار... توفي رحمه الله، وأحسن مثواه، سنة ألف ومائتين وأربع وأربعين». عبد الرزاق الميداني، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ط 2، ج 1، ص 1002.

(2) الصنعاني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ط 1، ج 1، ص 145 / 147.

الصحابه وغيرهم، لا في الكفاية ولا في الجامع. والجواب أنه ليس في كلام ابن الصلاح (ت: 643هـ) التصريح بنقله عنه وإنما حكى كلام الخطيب (ت: 463هـ) ثم قال وأكثر ما يستعمل ذلك إلى آخر كلامه والله أعلم⁽²⁾.

يرى الحافظ العراقي أن ابن الصلاح نسب إلى الخطيب البغدادي قولاً لا يوجد في مؤلفاته، وهو قوله: «وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم». ويؤكد العراقي أن هذه العبارة لا وجود لها لا في كتاب «الكفاية» ولا في «الجامع». وقد استند في ذلك إلى أن ابن الصلاح لم ينسب العبارة صراحة إلى الخطيب، بل أوردها عقب كلامه، مما جعله يفهم أنها من كلام ابن الصلاح نفسه وليست نقلاً عن الخطيب. هذا الرأي يدل على دقة العراقي في متابعة الألفاظ والنقول، غير أن ملاحظته هذه اقتضت على ظاهر اللفظ دون التعمق في مضمون المعنى، وهو ما سيتضح لاحقاً.

ثانياً: «رأي العراقي في الألفية»:⁽³⁾

وفي كتابه شرح التبصرة والتذكرة يقول في بيان «المسند»:

والمسند المرفوع أو ما قد وصل

لومع وقف وهو في هذا يقل

(2) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط 1، ص 64

(3) ويتبين لنا: أن رأي الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» كما يرى تحت عنوان: «الرأي المنتقد للحافظ العراقي» هو رأيه أيضاً في الألفية.

ما يعني أن الحسن أعم من الصحيح، وبالتالي فالعلاقة بينهما هي عموم مطلق. وبناءً على هذا التوجيه، يظهر أن رأي التبريزي - ومن وافقه من الحافظ العراقي - له وجه راجح معتبر.

وتلخيص المسألة:

تبقى «الحافظ العراقي» رأي التبريزي بأن «الصحيح أخص من الحسن»، وأن من الضروري إدخال الخاص في تعريف العام، أي لا يُستبعد الصحيح من الحسن. لكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذا، معتبراً أن العلاقة بين النوعين جزئية (من وجه)، فلا يلزم هذا الإدخال دائماً. ومع ذلك، فإن لابن حجر قولاً آخر يظهر منه تأييد العلاقة بالعموم المطلق، مما يجعل اعتراض التبريزي والعراقي وجهياً، ويمكن القول برجحانه في ضوء هذا النص الآخر من كلام ابن حجر نفسه.

المطلب الثالث: انتقاد قوله في تعريف المسند: «ليس في كلام الخطيب: دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم لا في الكفاية ولا في الجامع».

أولاً: «الرأي المنتقد للحافظ العراقي»:

يقول الحافظ العراقي: «وقد اعترض عليه⁽¹⁾ بأنه ليس في كلام الخطيب (ت: 463هـ): دون ما جاء عن

(1) وحقيقة كلام ابن الصلاح قاله حينما يتكلم عن معرفة الحديث المسند فقال: «ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ - رحمه الله - أن المسند عند أهل الحديث: هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم» ينظر ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ط 1، ج 1، ص 114.

والثالث الرفع مع الوصل معا

شرط به (الحاكم) فيه قطعاً

ثم شرح هذه الآيات إلى أن قال: ... وقال الخطيب (ت: 463هـ): هو عند أهل الحديث: الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. قال ابن الصلاح (ت: 643هـ): وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.⁽¹⁾

في شرحه على «التبصرة والتذكرة»، جدد العراقي موقفه السابق دون تغيير. فبعد أن نظم تعريف «المسند»، عرض كلام الخطيب، ثم أتبعه بعبارة ابن الصلاح بذات الطريقة، مما يدل على استمراره في الاعتقاد بأن الجملة: «دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم» من إضافات ابن الصلاح، وليست من كلام الخطيب. وهذا يدل على منهج العراقي الدقيق في نسبة الأقوال لأصحابها من حيث اللفظ، لا مجرد المعنى، وهو منهج محقق، لكنه لا يخلو من احتمال الخطأ في تقدير المقصود.

ثالثاً: انتقاد العراقي في المسألة:

يقول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ): «مقتضاه أن يكون في السياق إدراجاً، وعند التأمل يتبين أن الأمر بخلاف ذلك؛ لأن ابن الصلاح (ت: 643هـ). لم ينقل عبارة الخطيب بلفظها. وبيان ذلك أن الخطيب (ت: 463هـ). قال في الكفاية: «وصفهم للحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم

هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي - صلى الله عليه وسلم -». انتهى فذكر هذا كله ابن الصلاح (ت: 643هـ). بالمعنى.⁽²⁾

ابن حجر خالف العراقي في هذه المسألة، وبين أن المعنى الذي أنكره العراقي موجود في كلام الخطيب، وإن لم يكن بلفظه ذاته. فقد أشار الخطيب في «الكفاية» إلى أن: «أكثر استعمالهم لهذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم»، وهي عبارة تقابل في معناها قول ابن الصلاح: «دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم». فالتخصيص بالنبي يستلزم استبعاد ما عداه، أي الصحابة والتابعين. وبالتالي، ما اعتبره العراقي إضافة من ابن الصلاح، يراه ابن حجر تعبيراً عن المعنى بأسلوب آخر، وهو أمر مألوف في كلام العلماء.

رابعاً: مناقشة المسألة مع أقوال العلماء:

يقول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ): «وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - دون ما جاء عن الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -». هو معنى قول الخطيب (ت: 463هـ): «إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خاصة».⁽³⁾

ووافق الحافظ البقاعي (ت: 885هـ). شيخه الحافظ ابن حجر في هذه المسألة وقال: وبما قرره الشيخ يندفع ما ذكر في «النكت» أنه اعترض به على ابن الصلاح بأنه ليس في كلام الخطيب (ت: 463هـ):

(2) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص505.

(3) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص505.

(1) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص181/182.

هذا النقل مؤكداً عدم وجود هذه العبارة في كتب الخطيب («الكفاية» أو «الجامع»). واعتمد العراقي على عدم تصريح ابن الصلاح بنسبة العبارة صراحةً للخطيب.

في المقابل، بيّن الحافظ ابن حجر أن ابن الصلاح لم ينقل هذه العبارة بلفظها، بل نقل معناها بعبارة أخرى تؤدي نفس المعنى، إذ نص الخطيب على أن أكثر استخدام مصطلح «المسند» هو فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يستلزم بالضرورة استبعاد الصحابة والتابعين. وأيد هذا الفهم الحافظ البقاعي.

وبالتالي، فإن الاعتراض الذي قدمه الحافظ العراقي مبني على ظاهر النص وليس على مضمون معناه، مما يجعل رأي ابن حجر هو الراجح بإذن الله والأكثر تماسكاً، لأنه يتفق مع منهج العلماء في جواز نقل المعنى بعبارات مختلفة مع الحفاظ على روح النص.

المطلب الرابع: الانتقاد في تعريف التدليس.

أولاً: «الرأي المنتقد للحافظ العراقي»:

يقول الحافظ العراقي (ت: 806هـ). رحمه الله: "قوله وهو أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه إلى آخر كلامه هكذا حد المصنف القسم الأول من قسمي التدليس... وما ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث." (2)

ومن هذا النص يتبين أن الحافظ العراقي يذهب إلى تعريف ابن الصلاح (ت: 643هـ). في «الحديث

((دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم)) لا في «الكفاية»، ولا في «الجامع». (1)

كرر ابن حجر تأكيداً أن عبارة «وأكثر ما يستعمل ذلك...» تعبر عن مضمون كلام الخطيب، حتى وإن اختلفت الألفاظ. وأوضح أن ابن الصلاح لم يخرج عن روح النص، بل عبر عن معناه بأسلوبه. وقد وافقه على ذلك البقاعي، الذي رأى أن الاعتراض على ابن الصلاح غير وارد، لأن الفكرة محفوظة وإن اختلفت طريقة التعبير عنها. هذا الفهم يحقق التوازن بين الأمانة في النقل وجواز التعبير بالمعنى، وهو ما فعله ابن الصلاح.

خامساً: القول الراجح من أقوال العلماء:

الراجح أن ابن الصلاح لم يدرج في كلامه شيئاً زائداً، بل نقل المعنى الذي أراده الخطيب بصياغة مختلفة. ورأي الحافظ ابن حجر هو الأرجح، لما فيه من التناسق مع طريقة العلماء في التعبير عن المرويات، حيث يكون الهدف نقل الفكرة لا التقييد الحرفي باللفظ. وبهذا يتبين أن اعتراض العراقي مبني على التمسك بظاهر النص دون النظر إلى ما يدل عليه من معنى.

وختاماً: المسألة:

ناقش الحافظ العراقي عبارة أوردها ابن الصلاح ينسبها للخطيب البغدادي وهي: «وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم»، وانتقد العراقي

(1) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ط1، ج1: ص319.

(2) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط1، ص97/98.

ثم شرح هذه الأبيات إلى قوله: "... وإنما يكون تدليسا إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلّسه عنه... وإنما يقع الإيهام مع المعاصرة... أما إذا روى عن من لم يدركه بلفظ موهم فإن ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور".⁽³⁾

العراقي كرر نفس الموقف في شرحه على ألفيته، حيث ذكر أن التدليس يقع "إذا كان المدلس قد عاصر من يروي عنه أو لقيه"، واستثنى من ذلك من لم يدركه، فقال إن روايته لا تعدّ تدليسا. هذا يؤكد تمسكه بنفس التصور السابق. لكن هنا تظهر مشكلة منهجية: فهو من جهة يقول إن المعاصرة تكفي، ومن جهة أخرى يستبعد من لم يدركه نهائيا. بينما المحققون يرون أن التدليس لا يثبت إلا إذا تحقق السماع جزئيا، وكان ثمة إيهام لاحق.

ثالثا: انتقاد العراقي في المسألة:

قال الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ). مناقشا رأياً شيخه الحافظ العراقي (ت: 806هـ): "وما ذكره المصنف في حد التدليس (هو: المشهور بين أهل الحديث - يعني أن من جملة التدليس - أن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موهما أي سواء كان قد لقيه أو لم يلقه. والذي يظهر من تصرفات الخذاق منهم أن التدليس مختص باللقي فقد أطبقوا على أن رواية بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية، الواسطي، نزيل بغداد: مفسر من ثقات المحدثين. قيل: أصله من بخاري. كان محدث بغداد. ولزمه الإمام ابن حنبل أربع سنين". الزركلي، الأعلام، ط5، ج8، ص89.

(3) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، ج1، ص239/234. ورأي الحافظ العراقي في التقييد هو رأيّه في شرح الألية.

التدليس» وهو يشترط المعاصرة سواء حدث لقاء أم لا.

الحافظ العراقي اعتمد تعريف ابن الصلاح للتدليس، واعتبره «المشهور بين أهل الحديث»، ويقوم هذا التعريف على أن التدليس يشمل رواية الراوي عن عاصره، سواء لقيه أم لا، أو لقيه ولم يسمع منه. هذا التعريف في حقيقته يوسع مفهوم التدليس ليشمل ما يُعرف في اصطلاح آخر بـ «الإرسال الخفي». والاعتماد فقط على «المعاصرة» لإثبات التدليس هو محل نقاش بين العلماء؛ إذ إن التدليس، بحسب أدق التعاريف، يتطلب أن يكون الراوي قد سمع من الشيخ ولو حديثاً واحداً، ثم يروي عنه ما لم يسمعه بصيغة توهم السماع.

ثانياً: «رأي العراقي في الألفية»:

ويقول الحافظ العراقي في كتابه شرح التبصرة والتذكرة في بيان «التدليس»:

تدليس الاسناد كمن يسقط من

حدثه، ويرتقي بـ (عن) و (أن)

وقال: يوهم اتصالاً، واختلف

في أهله، فالرد مطلقاً ثقف

والأكثرون قبلوا ما صرحا

ثقاتهم بوصله وصحاحا

وفي الصحيح عدة (كالأعمش)⁽¹⁾

و (كهشيم)⁽²⁾ بعده وفتش

(1) «الأعمش هو: سليمان بن مهران الأعمش، الإمام أبو محمد الأسدي مولاهم، الكاهلي الكوفي الحافظ المقرئ، [الوفاة: 141 - 150 هـ] أحد الأئمة الأعلام». الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط1، ج3، ص883

(2) «هشيم بن بشير (104 - 183 هـ = 722 - 799 م) هشيم بن

الخطيب (ت: 463هـ)⁽³⁾: «التدليس متضمن للإرسال لا محالة؛ لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه قط وهو الموهن لأمره، فوجب كون التدليس متضمناً للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمعه منه». ولهذا لم يذم العلماء من أرسل وذموا من دلس - والله أعلم -⁽⁴⁾.

يقول الحافظ البقاعي (ت: 885هـ): «فالأحسن في العبارة أن يقول: تدليس الإسناد: أن يسند عن من لقيه ما لم يسمع منه بلفظ موهم. وعبارة ابن الصلاح: وهو أن يروي عن من لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عن من عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر والأول حسن، والثاني جعله شيخنا إرسالاً خفياً، ولم يجعله تدليساً، فإن أمره فيه ظهور بالنسبة إلى التدليس»⁽⁵⁾.

كثير من العلماء أكدوا أن المعاصرة وحدها لا تكفي. فابن القطان فرق بوضوح بين التدليس

المخضرمين مثل: قيس بن أبي حازم وأبي عثمان النهدي وغيرهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس⁽¹⁾.

ابن حجر اعترض على هذا الطرح، وبين أن مجرد المعاصرة لا يكفي لإثبات التدليس. وضرب مثلاً برواية قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ، حيث لم تعدّ تدليساً رغم أنه عاصره؛ بل اعتبرت رسالة. هذا يدل على أن مجرد إمكانية اللقاء لا تكفي، بل لا بد من تحقق اللقاء والسماع. موقف ابن حجر هنا يستند إلى تحقيق علمي عميق، يتتبع أصول منهج المحدثين الأوائل.

رابعاً: مناقشة المسألة مع أقوال العلماء:

ويقول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ): «وقوله⁽²⁾...: عمن عاصره ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي. وقد ذكر ابن القطان في أواخر البيان له تعريف التدليس بعبارة غير معترضة قال: ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه. والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء، فلذلك سمي تدليساً» انتهى. وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال. وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال - والله أعلم... قال

(3) «الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي. [المتوفى: 463 هـ] أحد الحفاظ الأعلام، ومن ختم به إتقان هذا الشأن. وصاحب التصانيف المنتشرة في البلدان». الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط1، ج10، ص175

(4) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج1، ص614 / 615.

(5) البقاعي، النكت الوافية بما في شرح الألفية، ط1، ج1، ص433 / 434.

(1) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، ج2، ص622 / 624.

(2) يقصد الحافظ العراقي.

إذا حصل سماع حقيقي. لأن المعاصرة وحدها لا تفي بالغرض، ولا توصل إلى الإيهام الذي هو جوهر التدليس. وبالتالي فإن من لم يُثبت له لقاء مع من يروي عنه، فروايته تُعد من الإرسال الخفي، لا التدليس.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فقد تناول هذا البحث تعقبات «الحافظ ابن حجر العسقلاني» و«الحافظ برهان الدين البقاعي» على «الحافظ العراقي» في التعريفات الحديثية، مع اتخاذ تعريف الحديث الحسن نموذجاً للدراسة، وذلك من خلال تتبع ما ورد في كتابي الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة، وجمع مواضع التعقب المتعلقة بالتعريفات، ثم عرض أقوال العلماء فيها ومناقشتها والموازنة بينها؛ للوصول إلى القول الراجح في المسائل محل الدراسة.

وقد أظهرت الدراسة أن التعقبات العلمية على أئمة الحديث ليست طعنًا في مكانتهم، ولا انتقاصًا من جهودهم، وإنما هي من مقتضيات البحث العلمي، ومن صور التفاعل العلمي الذي أسهم في تنمية علم مصطلح الحديث وتحرير مسائله وضبط مصطلحاته. كما تبين أن الحافظ العراقي، مع علو مكانته وإمامته في علوم الحديث، لم يكن بمنأى عن النقد والمناقشة، كما أن ابن حجر والباقين نفسيهما لم يكونا بمنأى عن التعقب والمراجعة، وهو ما يعكس طبيعة الحركة العلمية النقدية

والإرسال، حيث قال إن التدليس يكون عمن سمع منه لكن لم يسمع هذا الحديث بعينه، في حين أن الإرسال هو رواية من لم يسمع منه أصلاً. أما الخطيب البغدادي فقد أوضح أن التدليس يتضمن عنصر الإيهام، وهو ما لا يوجد في الإرسال؛ ولهذا السبب ذمّ التدليس دون الإرسال. كما أشار البقاعي إلى أن التدليس لا يكون إلا عمن حصل بينه وبين الراوي لقاء، بخلاف من لم يلقه، فذلك إرسال خفي لا تدليس. كل هذه الآراء تُظهر أن تعريف العراقي للتدليس اتسع أكثر مما هو مقبول عند أهل الفن.

خامساً: القول الراجح من أقوال العلماء:

والراجح قول الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ): «والذي يظهر من تصرفاته الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقبي»⁽¹⁾

فهو يضبط المفاهيم بدقة، ويميز بين التدليس والإرسال الخفي بوضوح. فالتدليس لا يتحقق إلا بوجود لقاء وسماع جزئي، بينما لا يُعد مجرد المعاصرة كافياً. وبهذا يكون موقف ابن حجر هو الأدق علمياً والأكثر اتساقاً مع قواعد المحدثين.

وختاماً: المسألة:

العراقي سار على نهج ابن الصلاح في تعريف التدليس، بل وسّعه ليشمل رواية من عاصره دون أن يلقاه، واعتبر هذا من التدليس المشهور. غير أن هذا يخالف ما استقر عليه المحدثون، أمثال ابن حجر، الذين بينوا أن التدليس لا يتحقق إلا

(1) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط 1، ج 2، ص 22 / 624.

عند المحدثين.

أولاً: نتائج البحث

توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أهمها:

5. أن العلاقة بين الصحيح والحسن من المسائل التي تحتاج إلى تحرير دقيق؛ إذ ظهر من خلال الدراسة أن إطلاق القول بكون الصحيح أخص من الحسن يحتاج إلى بيان المراد بالخصوص والعموم، وأن النصوص الواردة عن العلماء ليست على نسق واحد في تقرير هذه العلاقة، مما يؤكد ضرورة جمع كلام العالم الواحد في المسألة قبل نسبة قول نهائي إليه.
6. أن تعقب «ابن حجر» «للعراقي» في مسألة نسبة العبارة المتعلقة بالمسند إلى «الخطيب البغدادي» تعقب له وجه قوي؛ إذ تبين أن «ابن الصلاح» لم ينقل عبارة «الخطيب» باللفظ نفسه، وإنما عبّر عن معناها، وأن كلام «الخطيب» في الكفاية يتضمن أصل المعنى الذي ذكره «ابن الصلاح». وقد وافق البقاعي ابن حجر في ذلك.
7. أن الاعتماد على اختلاف الألفاظ وحده لا يكفي للحكم بخطأ النقل؛ بل لا بد من النظر في اتحاد المعنى والسياق وطريقة العلماء في الرواية بالمعنى. وهذه نتيجة مهمة كشفت عنها دراسة تعقب العراقي في مسألة كلام الخطيب البغدادي.
8. أن تعريف التدليس من أكثر المسائل التي ظهر فيها أثر التعقب على تحرير المصطلحات الحديثية؛ فقد تبين أن تعريف العراقي، تبعاً لتعريف ابن الصلاح، أوسع من التعريف الذي رجحه ابن حجر والبقاعي، لاشتماله على رواية من عاصر الشيخ ولم يلقه.

1. أن «الحافظ العراقي» من أئمة علوم الحديث البارزين، وأن كتابيه التقييد والإيضاح وشرح التبصرة والتذكرة من المصنفات المهمة في علم مصطلح الحديث، وقد كان لهما أثر ظاهر فيمن جاء بعده من المصنفين والشرح.
2. أن «الحافظ العراقي» لم يكن مجرد ناقل لأقوال المتقدمين، بل كان ناقدًا ومحققًا، يجمع الأقوال، ويعرض الاعتراضات، ويناقشها، ويرجح بينها، ويخالف من سبقه متى ظهر له وجه ذلك.
3. أن تعقبات «ابن حجر» و«البقاعي» على «العراقي» في مسائل التعريفات تقوم في الجملة على أصول نقدية وعلمية، من أهمها: النظر في دقة الحد، ومدى انطباقه على أفراد المحدود، والتمييز بين المعاني المتقاربة، ومقارنة العبارة المنقولة بأصولها ومصادرها.
4. أن تعريف «الخطابي» للحديث الحسن بكونه: «ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله» لا يستوفي شروط التعريف الاصطلاحي الدقيق؛ لأنه لا يميز الحديث الحسن عن الصحيح تمييزاً منضبطاً، وقد يؤدي إلى دخول الصحيح فيه، وهو ما جعل اعتراض ابن دقيق العيد، وتأييد ابن حجر له، أقرب إلى مقتضى صناعة التعريفات.

تكشف عن أهمية الكتابين؛ إذ إن كثرة العناية بهما من العلماء، ومنهم ابن حجر والبقاعي، تدل على مركزيتهما في الدرس الحديثي.

14. أن النقد العلمي عند أئمة الحديث كان قائماً على مراجعة الأقوال والأدلة، لا على الأشخاص؛ فقد يتعقب العالم شيخه أو إمامه مع بقاء التقدير لمكانته العلمية، وهو ما يظهر بوضوح في علاقة ابن حجر بشيخه العراقي، والبقاعي بشيخه ابن حجر.

15. أن المنهج المقارن في دراسة التعقبات أكثر قدرة على الوصول إلى تحرير المسألة من الاختصار على نقل اعتراض أحد العلماء؛ لأن معرفة وجه التعقب، وموقف صاحب القول، وأقوال العلماء الآخرين، وأدلة كل فريق، هي التي تمكن الباحث من الوصول إلى نتيجة علمية أكثر دقة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما انتهى إليه البحث، يوصي الباحث بما يأتي:

1. العناية بدراسة التعقبات الحديثية بوصفها لوئاً مهماً من ألوان النقد العلمي، وعدم الاختصار في دراسة كتب المصطلح على عرض القواعد والتعريفات دون تتبع ما وقع فيها من مناقشات واستدراكات.

2. إجراء دراسات مستقلة تجمع تعقبات العلماء على الحافظ العراقي في بقية أبواب مصطلح الحديث، ولا سيما ما يتعلق بالتصحيح

9. أن التفريق بين التدليس والإرسال الخفي له أثر مباشر في ضبط المصطلح؛ إذ إن مجرد المعاصرة لا يكفي للحكم على الرواية بأنها تدليس، وأن اعتبار اللقاء والسماع السابق أصل مهم في التمييز بين التدليس والإرسال الخفي، وهو الاتجاه الذي قوّاه ابن حجر ووافقه عليه البقاعي.

10. أن البقاعي لم يكن مجرد تابع لشيخه ابن حجر في جميع تعقباته، وإن ظهر أثر الإفادة منه في عدد من المواضع؛ فقد كان له نظره النقدي المستقل، وتعقب شيخه في مسائل أخرى، مما يدل على استقلال شخصيته العلمية.

11. أن تعقبات ابن حجر والبقاعي لم تكن في جميع المواضع على درجة واحدة من القوة؛ فقد ظهر في بعض المسائل رجحان ما ذهب إليه العراقي، وفي بعضها رجحان ما ذهب إليه ابن حجر والبقاعي، وفي بعضها احتاج الأمر إلى التفصيل والتحرير بسبب اختلاف الاصطلاح أو تعدد النصوص عن العالم الواحد.

12. أن دراسة التعقبات تكشف عن تطور علم مصطلح الحديث من خلال الحوار العلمي بين الأئمة؛ فالمصطلحات لم تكن دائماً جامدة في صيغها، بل كانت محل نظر ومناقشة وتحرير، وهو ما أسهم في مزيد من الضبط والتفصيل لهذا العلم.

13. أن التعقبات لا تنتقص من القيمة العلمية للحافظ العراقي ولا من مكانة كتابيه، بل

- والتضعيف، والاتصال والانقطاع، والعلل، وأقسام الحديث، ونقد الأسانيد والمتون.
3. دراسة تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ العراقي دراسة شاملة، بحيث تجمع المواضيع المتفرقة في كتب ابن حجر، ولا سيما النكت على ابن الصلاح وغيرها، مع تصنيفها بحسب موضوعاتها وبيان ما انتهت إليه كل مسألة.
4. دراسة تعقبات الحافظ البقاعي على ابن حجر والعراقي دراسة مستقلة؛ لما يتميز به النكت الوافية من مادة نقدية واسعة، ولما يكشفه من طبيعة التفاعل العلمي بين أئمة القرن التاسع الهجري.
5. العناية بتحرير المصطلحات الحديثية من خلال جمع النصوص المتعددة للعالم الواحد في المسألة الواحدة، قبل الحكم على مذهبه أو نسبة قول محدد إليه؛ فقد أظهرت الدراسة أن بعض الإشكالات تنشأ من الاختصار على نص واحد دون جمع بقية كلام العالم.
6. الرجوع إلى الأصول والمصادر التي نقل عنها العلماء، وعدم الاكتفاء بالنقول الوسيطة، ولا سيما في مسائل العزو والنسبة؛ لما لذلك من أثر في كشف وجه التعقب وتحديد مدى صحته.
7. إجراء دراسات مقارنة بين تعريفات أئمة المصطلح للمصطلح الواحد، مثل الصحيح والحسن والضعيف والتدليس والإرسال والمسند وغيرها، مع بيان مراحل تطور تلك
- التعريفات، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها.
8. إعادة النظر في بعض التعريفات الاصطلاحية التي تعددت صيغها عند المحدثين، ودراسة مدى انطباقها على أفراد المصطلح، وفق أصول النقد الحديثي، بعيداً عن مجرد الاعتماد على شهرة التعريف.
9. إبراز الجانب النقدي في مؤلفات الحافظ العراقي؛ إذ إن دراسته بوصفه ناقلاً أو شارحاً لابن الصلاح لا تستوعب حقيقة منهجه العلمي، الذي يظهر فيه الاختيار والترجيح والتعقيب والاستدراك.
10. الاهتمام بإخراج الدراسات المتعلقة بتعقبات أئمة الحديث في صورة علمية تجمع بين الجمع والتحقيق والمناقشة والترجيح، بما يخدم الباحثين في علوم الحديث ويسر الاستفادة من هذا التراث النقدي.
- وفي الختام، يظهر من خلال هذه الدراسة أن التعقبات التي وجهها الحافظ ابن حجر والبقاعي إلى الحافظ العراقي في مسائل التعريفات الحديثية تمثل جانباً مهماً من جوانب النقد الداخلي لعلم مصطلح الحديث، وأنها أسهمت في إعادة النظر في بعض الحدود والتعريفات، والكشف عن مواطن الدقة والإجمال فيها.
- كما تبين أن دراسة هذه التعقبات لا ينبغي أن تُفهم في إطار المفاضلة بين الأئمة أو الانتقاص من أحدهم، وإنما في إطار تحرير المسائل العلمية وبيان ما يظهر أنه أقرب إلى الصواب بالدليل؛ فالعراقي

4. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1389هـ/1969م).
5. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ/2002م).
6. البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1428هـ/2007م).
7. الأبناسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط1، (د.م: مكتبة الرشد، 1418هـ/1998م).
8. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2004م).
9. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تهذيب التهذيب، ط1، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ).
10. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد
- إمام ناقد، وابن حجر إمام ناقد، والبقاعي كذلك، وكل واحد منهم أسهم في خدمة علم الحديث من خلال ما قرره وما ناقشه وما استدركه.
- ومن ثم فإن قيمة هذا التراث لا تكمن في خلوه من المراجعة والنقد، وإنما في قابليته للمناقشة العلمية، وفي أن كل جيل من أهل العلم يعيد النظر في مسائل العلم في ضوء ما توفر له من النصوص والأدلة وطرائق النظر، مما أسهم في حفظ علوم الحديث وتحرير مصطلحاته وتطوير مباحثه.
- والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ/2002م).
2. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ/1984م).
3. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تقديم: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، ط2، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1428هـ).

- الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، ط1، (مصر: مكتبة السنة، 1424هـ/2003م).
11. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، د.ط، (د.م: دار طيبة، د.ت).
12. ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله السعدي، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م).
13. السنيكي، زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ط1، (د.م: دار الكتب العلمية، 1422هـ/2002م).
14. القاري، نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، د.ط، (بيروت: دار الأرقم، د.ت).
15. الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، ط2، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1406هـ/1986م).
16. البيهقي، عمر بن محمد الدمشقي، المنظومة البيقونية، ط1، (د.م: دار المغني، 1420هـ/1999م).
17. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الحسني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح
- بن محمد بن عويضة، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م).
18. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، رسالة في أصول الحديث، تحقيق: علي زوين، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1407هـ).
19. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط1، (الرياض: مطبعة سفير، 1422هـ).
20. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، (د.م: دار طوق النجاة، 1422هـ).
21. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
22. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م).
23. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).
24. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/1975م).
25. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن

- أسد، ط1، د.م: دار المغني، 1412هـ/2000م.
33. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/1988م.
43. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.
- ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (د.م: دار إحياء الكتب العربية، د.ت).
62. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، (الرياض: دار طيبة، 1405هـ/1985م).
72. ابن الحنبل، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، قفوا الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1408هـ).
28. الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط، (د.م: دن، د.ت).
92. دوزي، رينهارت بيتر، تكملة المعاجم العربية، نقله وعلق عليه: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، ط1، د.م: وزارة الثقافة والإعلام، 1979م - 2000م.
03. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ.
13. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م.
23. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، مسند الدارمي (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم